سلطنة عمان: ترشيد إنفاق جميع الشركات الحكومية لعام 2020

أصدرت وزارة المالية في سلطنة عمان قرارين الأول يتعلق بترشيد الإنفاق لكافة الشركات الحكومية للعام الحالي 2020، فيما يتصل الثاني بوقف منح العلاوات الاستثنائية لموظفي الدولة.

وذكرت الوزارة في بيان لها أنه وفي إطار عملها الذي يتصل باتخاذ المزيد من الإجراءات الحكومية للتعامل مع الأوضاع المالية والاقتصادية، التي تتأثر بها السلطنة جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فإنه تقرر ترشيد الإنفاق التشغيلي والاستثماري للشركات الحكومية، مؤكدة أن نسبة التخفيض التي وردت في القرار 10 %، تمثل الحد الأدنى المطلوب لتعديل الموازنات التشغيلية والخطط المالية المعتمدة لهذا العام.وأشارت إلى أن القرار طلب من الشركات بذل قصارى جهدها لاستهداف تحقيق تخفيض في الإنفاق الفعلي بأقصى نسبة ممكنة، و»عدم الاكتفاء» بنسبة الـ 10 %، المذكورة، وأن تشمل مراجعة المصروفات التشغيلية كافة بنود المصروفات دون استثناء، بما في ذلك رواتب وامتيازات الموظفين وموقف الدرجات الشاغرة ووقف الإنفاق المتعلق بالدراسات الاستشارية أو الهندسية أو الميدانية أيًا كانت طبيعتها سواء رأسمالية أو تشغيلية داعية الجميع التعاون.

أعلنت تأجيل الموعد المبدئي لإدراج أسهمها في السوق الرسمي

البورصة تغلق تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 151.6 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 151.6 نقطة ليبلغ مستوى 4829.3 نقطة بنسبة صعود بلغت 3.24 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 195.2 مليون سهم تمت عبر 9460 صفقة نقدية بقيمة بلغت 55.3 مليون دينار .

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 37.5 نقطة ليبلغ مستوى 4026.9 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.94 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 41.2 مليون سهم تمت عبر 1693 صفقة نقدية بقيمة 2.4 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 208.6 نقطة ليبلغ مستوى 5236.5 نقطة بنسبة صعود بلغت 4.15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 154.03 مليون سهم تمت عبر 7767 صفقة بقيمة 52.9 مليون دينار.

وارتفع مؤشر (رئيسي 50) 68.2 نقطة ليبلغ مستوى 3984.6 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.74 في المئة من حلال كمية أسهم بلغت 22.3 مليون سهم تمت عبر 1323 صفقة نقدية بقيمة 1.8 مليون دينار. وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (اولى تكافل) و(المنار) و(الافكو) و(منتزهات) اما شركات (اهلي متحد) و(الدولي) و(بيتك) و(وطني) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (معادن) و(بيان) و(فيوتشر كيد) و(وربة ت) الأكثر انخفاضا.

في المقابل، أعلنت شركة بورصة الكويت عن تأجيل الموعد المبدئي لإدراج اسهم الشركة في السوق الرسمي إلى موعد يحدد لاحقا.وقالت البورصة في بيان صحفي إن اعلان التأجيل جاء بسبب الظروف الاستثنائية الحالية التي فرضها تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) وما ترتب عليه من تعطيل الدوام الرسمي للجهات الحكومية بموجب قرارات مجلس الوزراء.

وكانت بورصة الكويت أعلنت في 7 يناير الماضي أن يوم 19 أبريل الجاري سيكون الموعد المبدئي لإدراج اسهمها في البورصة إلا أنها ارتأت التأجيل في ظل الظروف الحالية. وأضافت أنها ستعلن عن الموعد المبدئي الجديد للادراج في الوقت المناسب ويعتمد ذلك على موعد حصولها على موافقة هيئة أسواق المال على الإدراج وفقا للاجراءات والأحكام المنصوص عليها في القانون (رقم 7 لسنة 2010) بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. وذكرت أنها ستقوم بتزويد ذوي العلاقة بآخر التطورات بما يضمن حصولهم على المعلومات كاملة بشأن تطور الأوضاع الحالية.وتأسست شركة بورصة الكويت في أبريل من عام 2014 بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم 37 / 2013 المؤرخ 20 نوفمبر 2013 وقد حلت بورصة الكويت محل سوق الكويت للأوراق المالية وأصبحت البورصة الرسمية لدولة الكويت اعتبارا من 25 أبريل 2016.

متوقعين تعافي الأسعار قريباً

نفطيون كويتيون: اتفاق «أوبك» سيعيد توازن الأسواق

أكد خبراء نفط كويتيون أن اتفاق (أوبك +) بين منظمة الدول المصدرة للنفط ودول من خارجها بخفض الإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا من شأنه إعادة التوازن إلى الأسواق النفطية إثر الاضطرابات غير المسبوقة التي سببها تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

واتفق هؤلاء على أن أسعار النفط تعاني انخفاضات حادة نتيجة الهبوط في الطلب على الوقود وما قابلها من ارتفاع في مستويات الإنتاج النفطي مما ساهم بحدوث فجوة كبيرة بين العرض والطلب.

وقال الخبير النفطي محمد الشطي إن حركة التجارة العالمية تأثرت سلبا بتفشي جائحة (كوفيد 19–) إذ تعطلت 70 في المئة من حركة الملاحة الجوية و30 في المئة من حركة التنقل الفردي وأطلقت حكومات عدة حزما اقتصادية بغية تحفيز الاقتصاد ومنع أي حالة ركود تجاري.

وأضاف الشطي أن اتفاق (أوبك +) أتى استجابة لتلك الانعكاسات وتداعيات انتشار الفيروس على الاقتصاد العالمي إذ شهد ميزان الطلب والعرض في السوق اختلالا واضحا نتيجة التراجع الحاد في الطلب على النفط.

وذكر أن المبادرة الأمريكية جاءت لتهيئة أرضية للتفاوض داخل مجموعة (أوبك +) بين السعودية وروسيا بعد فشل اتفاق للخفض بمقدار 1.5 مليون برميل في اجتماع المجموعة 6 مارس الماضي وجاءت هذه المبادرة بعد أن لامس سعر خام برنت مستوى 15 دولارا للبرميل وهو ما يقارب كلفة التشغيل.

وبين أن هذا الانخفاض يشكل تحديا لصناعة النفط وتهديدا لآلاف الوظائف حول العالم مؤكدا أن اتفاق (أوبك +) يشجع على تصحيح المسار من خلال تعافي الأسعار بشكل عادل وتعم فيه الفائدة على الجميع.

وأفاد الشطي بأن هناك تخفيضات ستأتي من خارج (أوبك +) وهي مجموعة (جي.20) وخفضها يأتي بسبب تدني الأسعار وتأثير ذلك على الإنتاج الفعلي لهذه الدول ومنها أمريكا وكندا والبرازيل وغيرها مبينا أن هذه التخفضيات مرتبطة مباشرة بمستويات الأسعار.

وأشار إلى أن بنك (سيتي بانك) يقدر تلك التخفيضات بنحو ثلاثة ملايين برميل يوميا موزعة بالتساوي بين النفط الرملي والنفط الصخري و300 ألف برميل يوميا من النفط من المياه العميقة و500 ألف برميل يوميا من النفط الثقيل.

وأكد أن الكويت والسعودية والإمارات قدمت تضحيات لإقرار هذا الاتفاق فعلى افتراض احتساب شهر أبريل الجاري أساسا للخفض فإن خفض الكويت يصل لنحو مليون برميل يوميا والسعودية 3.8 مليون برميل يوميا والإمارات 1.66 مليون برميل يوميا.

ورأى الشطي «أننا أمام نظام عالمي جديد لأسواق النفط وعلاقات دولية جديدة تنظم الأسواق وتنتشلها من الفوضى إذ تضع هذه الاجتماعات بشكل واضح آلية العمل الجماعي الدولي لاستعادة استقرار الأسواق متوقعا تعافي أسعار النفط وأن تتراوح بين 30 و40 دولارا للبرميل إلى أن تتم السيطرة على فيروس كورونا».

من جانبه قال الخبير في مجال البتروكيماويات والنفط جمال الغربللي إن اتفاق (أوبك +) ضروري ولابد منه إذ ظلت أوبك سنوات منفردة تعمل على استقرار الأسواق النفطية لكن بدون مشاركة الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة وكان ذلك صعبا.

وأضاف الغربللي أن اتفاق (أوبك +) تاريخي وانعكاساته إيجابية ويعتمد نجاحه على مدى التزام الجميع به لافتا إلى ان أثره على الأسواق سيكون على مراحل زمنية متوسطة وطويلة الأمد وليست فورية.

وأوضح أن الدلائل تشير إلى أن الأسواق النفطية ستشهد استقرارا في الأسعار مدة ثلاثة أشهر ثم ستتحسن الأسعار مع انخفاض مستويات المخزون وارتفاع الاستهلاك تدريجيا مع انحسار إجراءات العزل والإغلاق التي اتخذتها الدول بسبب وباء فيروس كورونا. وأفاد بأن السعودية تأخرت في إعلان أسعارها لشهر مايو رغبة منها في مراقبة نتائج اجتماعات (أوبك +) ومدى التزام الدول في الاتفاق مبينا أن هناك مشاورات عقدت مع الدول المستهلكة للنفط في اجتماعات (جي.20) الأخيرة لتعزيز استقرار سوق النفط.

«المركزي» يخصص إصدار سندات وتورق بـ 240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي تخصيص آخر إصدار سندات وتورق بقيمة إجمالية بلغت 240 مليون دينار كويتي.

وقال البنك المركزي في بيان أمس الثلاثاء إن أجل الإصدار ثلاثة أشهر بمعدل عائد 1.250 في المئة.وكان (المركزي) أصدر نهاية مارس الماضي (سندات وتورق) بقيمة إجمالية بلغت 240 مليون دينار لمدة ستة أشهر.

بالإضافة إلى حصة أصحاب العمل والشركات

تأجيل سداد أقساط الاستبدال والمعاش في «التأمينات» لمدة 6 شهور

براك الشيتان

أعلن وزير المالية براك الشيتان تأجيل أقساط الاستبدال والمعاش المقدم وحصة أصحاب العمل والشركات والباب الخامس في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمدة ستة شهور على أن يتم اعادة ما تم استقطاعه خلال شهر أبريل الجاري لحساباتهم.

وأوضح الوزير الشيتان الذي يرأس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن إدارة الفتوى والتشريع حسمت النقاش القانوني حول قدرة مجلس إدارة المؤسسة بأخذ قرار بتأجيل الأقساط والاشتراكات وأكدت باختصاص مجلس ادارة (التأمينات) بتأجيل الأقساط لمدة 6 أشهر بعد العرض على وزير المالية.

سعر برميل النفط الكويتي يسجل 18.69 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1.27 دولار ليبلغ 18.69 دولار مقابل 19.96 في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تباينت أسعار النفط أمس فالاتفاق التاريخي لخفض الإنتاج الذي توصلت إليه (أوبك +) (منظمة الدول المصدرة للنفط ودول من خارجها) لم يكن كافيا لتهدئة المخاوف المستمرة بشأن هبوط حاد في الطلب ناجم عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

ونجحت (أوبك +) بعد أربعة أيام من المحادثات على الاتفاق بخفض الإنتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا في شهري مايو ويونيو المقبلين لدعم أسعار النفط وهو ما يمثل 10 في المئة من الإمدادات العالمية.

وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول مرتفعة 26 سنتا أو 0.8 في المئة لتبلغ عند التسوية31.74 دولار للبرميل في حين تراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 35 سنتا أو 1.5 في المئة لتسجل عند التسوية 22.41 دولار للبرميل.

السعودية: تفعيل بنك التصدير واعتماد 7 قروض بـ 310 ملايين ريال

أعلن وزير الصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة بنك التصدير والاستيراد السعودي، بندر بن إبراهيم الخريّف، عن تفعيل دور البنك في دعم أنشطة التصدير لدى القطاع الخاص.

وقال الخريّف إن العمل يجري الآن على تجهيز البنك لمرحلة الإطلاق الأولي باستقطاب الكفاءات وتفعيل الشراكات مع المؤسسات المالية والتأمينية المحلية والدولية، مشيراً في ذلك إلى انعقاد أول اجتماع لمجلس إدارة البنك والذي أُعقب باجتماع للجنته التنفيذية لمباشرة تشغيل وحوكمة البنك والتي أقرت اعتماد 7 قروض بقيمة 310 ملايين ريال بالإضافة لإعادة جدولة 3 قروض بما يقارب 216 مليون ريال، مضيفاً أن البنك يهدف إلى تجسير فجوات تمويل الصادرات في المملكة، لخدمة مختلف شرائح المستفيدين كالمصدرين السعوديين والأجانب ذوي الأنشطة الصناعية، أو التجارية في المملكة.

وقال الرئيس التنفيذي المكلف لبنك التصدير والاستيراد السعودي د. نايف بن عبدالرحمن الشمري: إن البنك يسعى لتعزيز تنمية الصادرات السعودية وزيادة قدرتها التنافسية عبر توفير خدمات تمويلية بمزايا تنافسية وذلك لتعزيز الثقة في الصادرات السعودية ودخولها لأسواق جديدة وللحد من مخاطر مستورديها وتوفير حلول تمويلية وائتمانية متكاملة تستهدف جميع مراحل عملية التصدير كتمويل الصادرات والضمانات وتأمين ائتمان الصادرات. وأضاف د. الشمري أن المنتجات لا تقتصر على عمليات التصدير فقط، بل تتجاوز ذلك بتقديم حلول تمويلية للمستوردين الراغبين في شراء المنتجات المحلية، مؤكداً أن هذه المنتجات التمويلية ستمكن المصدرين المحليين من الحصول على عوائد بيع منتجاتهم وسلعهم مباشرة، بينما يتمتع المشتري الدولي لهذه المنتجات والسلع بمنتج تمويلي يتيح له سداد قيمة الشراء وفق ترتيبات ميسرة له مما يعزز جاذبية المنتجات المحلية.

بصافي دخل 112 مليون دولار.. «ابيكورب» تحقق نمواً قوياً في 2019

د. عابد بن عبد الله السعدون

د. أحمد علي عتيقة

أعلنت الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب)، نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والتي شهدت استمرار زخم النمو وتحقيق نتائج مالية قوية. وأظهرت النتائج بلوغ صافي الدخل المتكرر بنهاية العام 2019 أكثر من 112 مليون دولار أمريكي، ما يعادل زيادة بنسبة 17% مقارنة بنتائج العام 2018.

وقد جاءت الأرباح القوية التي حققتها ابيكورب في عام 2019 مدفوعة بنمو أعمال تمويل المشاريع والتجارة بنسبة 32% لتصل إلى 201 مليون دولار أمريكي، ونمو أعمال الخزانة والأوراق المالية بنسبة 24% على أساس سنوي لتصل إلى 80 مليون دولار أمريكي.

كما سجلت الميزانية العمومية للشركة زيادة قدرها 5.7% لتصل إلى 7.35 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 6.95 مليار دولار في العام السابق، وذلك مع المحافظة على اعتدال رافعتها المالية التي سجلت ارتفاعاً طفيفاً من 2.07 في ديسمبر 2018 إلى 2.13 في ديسمبر 2019، بينما تحسن مستوى كفاية رأس المال بشكل طفيف أيضاً من 29.34% في العام 2018 إلى 29.6% في العام 2019.

وكانت وكالة موديز قد قامت في شهر أكتوبر 2019 برفع التصنيف الائتماني العام لشركة ابيكورب من «Aa3» إلى «Aa2» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يجعل ابيكورب المؤسسة المالية العربية الوحيدة الحائزة على تصنيف «Aa2» لهذا العام. ويعود هذا الإنجاز بشكل أساسي إلى التحسن المستمر في مستوى السيولة، ومحفظة التمويل، والأصول عالية الجودة، والأداء القوي للأصول، والرافعة المالية المعتدلة، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

وفي معرض تعليقه على النتائج، قال الدكتور عابد بن عبد الله السعدون، رئيس مجلس إدارة «ابيكورب»: «على الرغم من حالة التقلب التي تخيّم على الاقتصاد العالمي حالياً، إلا أنني مطمئن إلى متانة الوضع الذي تتمتع به ابيكورب نتيجة للأداء القوي والزخم الكبير الذي اختتمنا به العام 2019. فقد أظهرت مختلف أعمال الشركة مرونة استثنائية رغم التحديات وظروف السوق الصعبة الناجمة عن التطورات الجيوسياسية والمالية والصناعية العالمية خلال العام 2019. ويمثل نمو صافي الدخل بنسبة 17% ورفع تصنيفنا الائتماني من قبل وكالة موديز إنجازات غاية في الأهمية تؤكد على الأسس الراسخة التي ترتكز عليها ابيكورب، وهذا يدعم رؤيتنا بوجوب المضي قدماً في توفير الدعم اللازم لقطاع الطاقة في العالم العربي الذي هو بأمس الحاجة في ظل الظروف الراهنة إلى إطلاق مشاريع مبتكرة ومستدامة ولها أثر بعيد المدى في اقتصادات المنطقة.»

من جانبه، قال الدكتور أحمد علي عتيقة، الرئيس التنفيذي لابيكورب: «إننا سعداء للغاية بالنجاح الذي تكلل به العام 2019، وذلك في إطار سعينا الدائم للتعامل مع متطلبات قطاع الطاقة المتغير. وإن نمو الميزانية العمومية في عام 2019 يتيح لنا مواصلة دفع عجلة التطور في مختلف عمليات الشركة رغم القيود والتحديات التي تفرضها جائحة كورونا المستجد على جميع القطاعات الاقتصادية في العالم. وأنني مؤمن بأن العمل الجاد الذي بذلناه على صعيد تنويع محفظة ابيكورب قطاعياً وجغرافياً وتوسيع قاعدة المستثمرين، فضلاً عن الوضع المالي القوي للشركة، سيساعداننا على تخطي الفترة المقبلة التي تتسم بالغموض.»